النصف: «الإسكانية» ناقشت مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع

د. أحمد بن مطيع وراكان النصف وفيصل الكندري وسلطان الشمري

اكد مقرر لجنة الشؤون الاسكانية النائب راكان النصف ان اللجنة مستمرة في عقد اجتماعاتها المتتالية وصولا الى وضع التصور الحقيقي لحل المشكلة الاسكانية وستقدم على مسؤولياتها التي تعهدت بها لانجازها في اقصى وقت ممكن.
جاء ذلك عقب الاجتماع التاسع الذي عقد ظهر امس، واشار النصف الى ان اللجنة تناولت فيه بالتفصيل خطة العمل نحو معرفة الجوانب الفنية والمالية للجهات ذات الصلة في تنفيذ المشاريع الاسكانية الكبرى واسس توفير متطلبات مشاركة القطاع الخاص والشركات الكبرى المحلية والعالمية في تنفيذ المشاريع الاسكانية الكبرى والمشاركة الجادة للقطاع الخاص بما لديه من خبرة فنية ومحلية للاسهام في هذا المفهوم الجديد للرعاية وتقليص مدة الانتظار للمواطنين.
واضاف النصف ان اللجنة نظرت الى الاقتراحات برغبة المدرجة على جدول اعمالها واتخذت فيها القرارات اللازمة، كما ناقشت اجراءات الدعوة الى عقد لقاء مفتوح مع الاخوة النواب والجهات ذات الاختصاص من القطاعين العام والخاص لتأكيد المشاركة الجادة في ايجاد حلول عملية وواقعية تتوافق مع احتياجات المجتمع الكويتي وتنهي المشكلة الاسكانية بصورة علمية وعملية.

الصانع لإلغاء قانون تأسيس شركة تنفيذ المحطات الكهربائية

دعا النائب يعقوب الصانع إلى إلغاء قانون 2010/39 المتعلق بتأسيس شركة كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه واصفا إياه بسرقة العصر.
وقال الصانع في تصريح للصحافيين: «إن المرسوم 2012/28 والذي وافقت عليه في المجلس المبطل الثاني جاء بمخالفة صريحة للدستور»، مؤكدا: «انه يمتلك الشجاعة لأعلان ان المرسوم المتعلق بتوليد المحطات الكهربائية فيه شبهة دستورية واضحة».
واستغرب الصانع: «إشراك القطاع الخاص في المشاريع بهدف التنفيع دون انتفاع الدولة او المواطن من مشاركته، متسائلا: «ما الجدوى من مشاركة القطاع الخاص في المشاريع إن لم تكن هناك فائدة مرجوة تعود على الدولة والمواطن، وان كان الأمر كذلك مثلما حدث مع محطة الكهرباء فبإمكان الدولة أن تنشئ المحطة دون مشاركة القطاع الخاص».
واعتبر الصانع: «إشراك القطاع الخاص وتفصيل القوانين لمصلحة بعض التجار هو سرقة العصر المقننة» وأموت وأفهم ليش التفصيل.
وجدد الصانع: «تأكيده على استجواب وزير المالية الجديد ان لم يقم بإلغاء مشروع محطة الزوار».
وجاء قانون الصناع بما يلي:
اقتراح بقانون بإلغاء العمل بالقانون رقم 39/2010 بتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت وتعديلاته
مادة أولى
يُلغى العمل بالقانون رقم 39/2010 في تأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت وتعديلاته.
مادة ثانية
على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ ذلك.
مادة ثالثة
يُنشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ويُعمل به من تاريخ صدوره.
وجاءت المذكرة الإيضاحية للقانون بما يلي: لما كان الهدف الأسمى والغاية المتوخاة من إصدار القانون الرقم 39/2010 بتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت هي تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لمشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات التنموية الاستراتيجية، إضافة الى إتاحة الفرصة للمواطنين ليكونوا شركاء في هذه المشروعات تشجيعا على الادخار وتحقيقا لمصادر دخل إضافية.
ونظرا لما ظهر من مثالب وعيوب في إجراءات تطبيق وتفعيل القانون رقم 39 لسنة 2010 بتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت، وحيث ان هذه العيوب والمثالب قد تؤدي في الأخير الى تحميل المواطن الكويتي تبعاتها بما يفوق قدراته المادية.
ولكون القانون رقم 39/2010 وتعديلاته يدور في فلك القانون رقم 7 لسنة 2008 بتنظيم عمليات البناء والتشغيل والتحويل والانظمة المشابهة، والذي تكفل بتنظيم مشروعات البنية التحتية والمشروعات الاستثمارية، ومن ثم فلا حاجة الى القانون 2010/39 وتعديلاته بما يكون الغاء هذا القانون متفقا والصالح العام. ويبقى التعامل مع مشروعات البنية التحتية والمشروعات الاستراتيجية وفقا لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2008 بتنظيم عمليات البناء والتشغيل والتحويل والأنظمة المشابهة، والذي تكفل بتنظيم مشروعات البنية التحتية والمشروعات الاستثمارية.

يعقوب الصانع

التقى أهالي المنطقة مساء أمس الأول

قويعان: سنطالب الوزراء المعنيين بإنهاء مشاكل سعد العبدالله المتمثلة في مراكز الخدمة والمياه

سلطان العبدان

وجه اهالي منطقة سعد العبدالله دعوة للنائب د.حسين قويعان لبحث مشاكل المنطقة ومحاولة العمل على حلها، حيث استجاب قويعان لتلك الدعوة حيث التقى الأهالي في ديوانية فواز الزعيوط.

في البداية قال الزعيوط صاحب الديوانية: ان الدعوة خاصة بأبناء منطقة سعد العبدالله لبحث المشاكل خصوصا في قطعة 8ج لما يعانونه من مشاكل داخل المنطقة، والتي من ضمنها عمل وتركيب الهواتف الارضية المتأخرة منذ اكثر من سنتين، وإنهاء تركيب ارشادات الشوارع الدالة على المنطقة «اللوحات الارشادية»، وإنشاء مركز خدمة مواطن شامل صباحا ومساء، وعمل مجمع حكومة مول ومختبر طبي وتمديد المياه الصليبية للحدائق وعمل محطة وقود تخدم المنطقة.
واضاف ان هناك مشكلة في التكلفة على المنازل لأن المواد الانشائية زادت اثناء البنيان مما ادى الى عدم اكمال المنازل بالشكل المطلوب والنقص تقريبا بـ 10 آلاف دينار شملت تمديدات كهربائية والسلالم ومظلة للسيارات.
من جانبه، قال النائب د.حسين قويعان ان مدينة سعد العبدالله تعتبر من الضواحي الكبيرة، وذهلت لقلة المدارس فيها وجميع ما ذكره الاخ الزعيوط هو امور من المفترض ان تتوافر في البنية التحتية ومشاكل البنية والتوزيع هي مشاكل ازلية وجميع ما طرح منطقي والمفترض عدم الوصول لمرحلة المطالبة فيه والبنيان فيها نموذجي وللاسف لايزال هناك قصور في الهواتف الارضية وترقيم الشوارع، متسائلا كم يتطلب من الجهد لترقيم الشوارع وجميع المطالب لا تخرج عن المتداول في اغلب المناطق.
وبين قويعان انه سيسعى بقدر الامكان في جميع مطالب اهالي المنطقة وسيوجه اسئلة برلمانية بسبب قلة الخدمات وسيتابعها، وانتم تعلمون ان اليوم هناك تعديل وزاري وفي حال الاستقرار سنطلب تنفيذ عملهم وهي امور مستحقة واقل من حقكم، مبينا ان اختلاف التصاميم وعدم اكمال المشاريع ان هناك تكلفة لما يقارب 10 آلاف دينار فالدستور واضح بالعدل ومن هذا الباب اعدكم ببحث التفاصيل مع هيئة الاسكان ووزير الاسكان ونتابع الموضوع.
وقال قويعان ان سكراب امغرة تجب ازالته لما يحتوي عليه من عمالة سائبة وتلوث وتهديد لأمن اهالي المنطقة وهناك مطالبات بإزالة سكراب امغرة وسنتمم على جهود النواب في ازالة سكراب امغرة.

د. حسين قويعان متوسطاً أهالي سعد العبدالله

خلال ندوة في ديوان المنوخ مساء أمس الأول

الملا: هناك حراك وأفكار لمصالحة وطنية ومشاورات لعقد مؤتمر يخرج بوثيقة

فليح العازمي

أكد النائب السابق صالح الملا أن تعديل قانون الانتخاب يجب ان يكون من خلال المؤسسة التشريعية.
وقال خلال ندوة (ما بعد حكم الدستورية؟) التي عقدت في ديوان الناشط السياسي عبدالله فلاح المنوخ مساء أمس الأول: ان هناك أفكارا للمصالحة الوطنية، وحراكا مستمرا مع نواب سابقين ونشطاء لهم قبول في صفوف المعارضة، وقد تم الاجتماع لوضع برنامج وهناك جهود تبذل للتواصل مع الجميع، وخلق نوع من الإجماع الشعبي، موضحا أن الإجماع سيتطور إلى مؤتمر وطني يخرج بوثيقة خلال وقت قريب جدا.
وتابع الملا: انني طعنت في مرسوم الصوت الواحد وببطلان المجلس وعودة مجلس 2009 وذلك بسبب بعض الأخطاء الإجرائية، ونحن لا نشكك في أحكام القضاء ونوقره إلا أنه يمنح في مواده الحق بالطعن في حال التضرر، ولإيماننا بأن المرسوم خالف صحيح الدستور، وليقيني بأنني كنت أدافع عن إرادة الأمة التي من حقها أن تصنع النظام الانتخابي الذي يناسبها.
وقال لقد كنت أتمنى أن يتم حل المشكلة من خلال الخروج بقانون انتخابي جديد ينهي هذه الازمة والشقاق السياسي الحاصل إلا أنه كان للمحكمة رأي آخر مختلف عن رأينا، وما يؤلمني رفض المحكمة الدستورية للطعن المقدم مني شكلا مع انني استندت فيه إلى المادة 141 من القانون 35 لعام 62 الذي يتضمن أنه لكل ناخب إبطال الانتخاب الذي حصل في دائرته، ولم يقل لكل مشارك في العملية الانتخابية فلم يتم التفريق بين اللفظتين، وبما أنني مواطن وناخب فمن حقي التقدم بالطعن.
وأضاف: انني أكثر المتضررين من الوضع الحالي، ومن حقي أن أمارس حقوقي التشريعية والرقابية وخصوصا انني انتخبت ضمن انتخابات صحيحة ودستورية، وقد لجأت إلى الدستورية لتعيد إلى حقي، إلا أن ما جرى يدفعني إلى الاعتقاد بأنحكم المحكمة كان ذا نكهة سياسية خاصة، وحتى وإن أغلق باب الطعون إلا ان هناك مداخل وطرقا أخرى ولن نترك سبيلا للوصول إلى حقوقنا.
وشدد الملا على أن الدستور غير مطبق، والمطالبة بتعديله تحتاج إلى اتفاق حول الآلية المتبعة، مشيرا إلى أنه لا يمكن أن نجد اتفاقا على التعديلات المطروحة، وخصوصا في ظل وجود من يقاطعون ما يعني انتفاء الالتقاء على الآلية المراد تطبيقها، وحتى المسيرات الشبابية التي نزلت إلى ساحة الإرادة لم تجمع على هدف معين ومحدد للحراك المستقبلي. وأشار الملا إلى أن الموارد المالية تستنزف، وبقاء القوى السياسية الفاعلة والحقيقية خارج الإطار العملي في المؤسسة التشريعية ليس من صالح البلد ولا مقدرات الأجيال القادمة. وقال إنني، وكل مواطن حريص على وطنه، نطالب بألا يكون هناك فوائض في الميزانية لأن هذا يعني بالنسبة لنا الهدر والسرقة، فالكويت وللأسف تراجعت وبشكل مخيف في المؤشرات العالمية للفساد، وانتقلنا من المرتبة الـ 82 إلى الـ 104، وهناك دول صارت أفضل منا، ولا نقول إلا: «الله يستر على هالبلد»، وعلينا الاستمرار والشعور بالخطر المحدق بالكويت وخصوصا في ظل حرب الإشاعات وعدم الشعور بالمسؤولية والمبادرة لأخذ الزمام.
وبعد أن أنهى النائب السابق صالح الملا حديثه تم فتح باب الأسئلة التي أجاب عنها، حيث رد على سؤال حول قضية الضرائب بانه تمت مناقشة القضية سابقا في مجلس الأمة، وكلما نوقشت حاول البعض خلط الأوراق لأن هناك مستفيدين، وبالتالي يدخلون المواطن من ذوي الدخل المحدود في شرائح متساوية مع الشركات الكبرى، وما نريده حاليا إلزام الشركات بالضرائب ودفعها للكهرباء والماء. وعن رأيه في استمرار المجلس الحالي ذكر أن استمرار المجلس الحالي بكل تأكيد سيسبب المزيد من الإحباط للمواطن، والكل يتوقع إبطال المجلس الحالي ومنهم خبراء دستوريون، ولكن الاهم من كل ذلك أن تكون هناك مصالحة بين القوى السياسية.
وأشار في رد له على سؤال حول الوقت المناسب لإشهار الأحزاب قال إن الديموقراطية الحقيقية تأتي من خلال الانتخابات النزيهة، ولكن الأحزاب مهمتها إصلاح كل الاعوجاجات التي تحدث في البلد، إلا أن الديموقراطية لدينا نسبية، وقد قدمت اقتراحا لإشهار وتنظيم الأحزاب ولم نجد حماسة من القوى السياسية تجاهه.
وبدوره دعا الناشط السياسي عبدالله فلاح المنوخ إلى احترام أحكام القضاء وإطلاق مشروع المصالحة الوطنية متمنيا من النائب السابق صالح الملا الدعم الكامل للمصالحة الوطنية لطي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة لتحقيق الأهداف التي ينشدها كل مواطن من التنمية والاستقرار.

صالح الملا متحدثا خلال الندوة (أسامة أبو عطية)

ليس لأحد أن يحاسبنا على تأجيل اجتماع أو انعقاده

الشمري: «الإيداعات» قررت قصر الاطلاع على وثائق التحقيق لحين انتهاء عملها

قال مقرر لجنة الإيداعات النائب سلطان الشمري إن اللجنة تعمل وفق إجراءات محددة وصولا الى حقائق ومعلومات طبقا لما ورد بالمادة 114 من الدستور ،المواد (من 147 الى 151) من اللائحة الداخلية.
ونظرالطبيعة التحقيقات التي تقوم بها اللجنة قررنا المحافظة على المعلومات التي يتم تداولها وإحاطتها بأقصى درجات السرية عملا بالمادة 54 من اللائحة التي تنص على ان «جلسات اللجان سرية» حفاظا على الأسرار الشخصية ودرءا للتشهير أو المساس بأحد. وقد قررنا الاكتفاء ببعض المعلومات التي تحتويها محاضر الاجتماعات أو من خلال تصريح صحافي يدلي به الرئيس أو المقرر. وكما نصت المادة 54 من اللائحة «ولكل عضو من أعضاء المجلس الاطلاع على محاضر اللجان التي تلخص فيها المناقشات والآراء والمحضر يوقعه الرئيس والسكرتير، كما نصت المادة 54. وبهذا يتحدد القدر من المعلومات التي يجيز للرئيس الاطلاع عليه، كما أن حضور اللجنة لا يجوز للأعضاء إلا بموافقتها كما أشارت المادة 54 من اللائحة».
ولكل عضو من أعضاء المجلس حضور جلسات اللجان التي ليس عضوا فيها بشرط موافقة اللجنة على ذلك، على ألا يتدخل بالمناقشة ولا يبدي أي ملاحظة «أما المادة 48 من اللائحة فقد نصت على حق اطلاع أعضاء المجلس على ما يحال للجنة من أوراق. وقد تم تفسير الأوراق على أنها الاقتراحات التي تحال للجنة لدراستها ولرفع تقريرا فيها إما بالقبول أو الرفض وليس من أجل التحقيق فيها. ولذلك نصت المادة 49 من اللائحة جليا على ذلك» توزع المشروعات والأوراق على أعضاء اللجان قبل انعقاد اللجنة بثلاثة أيام على الأقل.
ولذلك رأت اللجنة قَصر الاطلاع على وثائق التحقيق التي تجريها لحين الانتهاء من التحقيق ورفع التقرير النهائي للمجلس. وهذا رأي اللجنة وليس رأي رئيسها فحسب. وينطبق هذا القرار على ما يتوفر للجنة من وثائق ومعلومات.
كما أننا نعمل بالطريقة التي نتوافق عليها وليس لأحد أن يحاسبنا على تأجيل اجتماع أو انعقاده أو توجيه لوم للأعضاء المعتذرين، خاصة أننا اجتمعنا ستة اجتماعات، واحد منها فقط لم يكتمل نصابه.

سلطان الشمري

الشايع يسأل الشمالي عن الموظفين المستفيدين من المشاركة في الأرباح في شركات النفط

قدم النائب فيصل الشايع سؤالا برلمانيا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط مصطفى الشمالي جاء فيه: أثناء مناقشة أعضاء المجلس تقارير ديوان المحاسبة وملاحظاته على الوزارات والجهات الحكومية باجتماعه الأخير تبين وجود ما يسمى بمشاركة الأرباح لكبار موظفي الشركات النفطية، واتضح ان بعض هذه الشركات قد حصل موظفوها على أرباح ومكافآت تفوق أرباح الشركة نفسها.
لذا أرجو الإجابة عن السؤال التالي: كم عدد موظفي شركات القطاع النفطي الذين استفادوا او لهم حق الاستفادة من المشاركة في الأرباح؟
وما الأسس التي يتم على أساسها مشاركة الموظفين في الأرباح؟ وهل زيادة الأرباح مرتبطة بارتفاع أو انخفاض أسعار النفط عالميا؟
وما المبلغ السنوي الذي تم توزيعه على موظفي شركات القطاع النفطي من خلال المشاركة في الأرباح منذ العمل بتلك الآلية؟
هل هناك شركات يتم توزيع أرباح على اي من موظفيها تفوق أرباح الشركة نفسها؟
هل هناك علاقة بين أسعار النفط العالمية وجهود موظفي تلك الشركات من خلال عملهم حتى يتم صرف زيادة الأرباح من ذلك الارتفاع في أسعار النفط؟

فيصل الشايع